بلوتسكر، في «ملحق يديعوت احرونوت» الاقتصادي، بتاريخ ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، أي بعد اسبوع من اندلاع الانتفاضة، مقالة جاء فيها ما يلي: «لقد استغلت اسرائيل سيطرتها على المناطق [المحتلة] للمحافظة على المناطق [المحتلة] كجسم اقتصادي متفسّخ، غير قادر على العيش من تلقاء ذاته، وذلك بهدف خدمة مصالحها. وكان هذا الموقف بمثابة دمج للمناطق [المحتلة] دون تطويرها. فقد امتص الاقتصاد الاسرائيلي هذه المناطق، وربطها بالمأزق الحرج لاحتياجاته الانانية، وبدت التبعية لاسرائيل في كافة المجالات...». وأضاف كاتب المقالة: «ان أحد اسباب مشاعر المرارة المتراكمة لدى سكان المناطق [المحتلة]، وعلى المستوى الشخصي على الأقل، هو سلطة القمع الاقتصادي التي نفرضها عليهم بدون انتباه ـ لأننا تعودنا على ذلك ـ حيث يعاني الفلسطينيون، تحت سيطرتنا الاقتصادية المجنونة، من صعوبات مضاعفة»[١].

وقد نتج عن هذه السياسة عواقب وخيمة على الاقتصاد الفلسطيني، خاصة، والشعب الفلسطيني، عامة، حيث تضررت فئات المجتمع الفلسطيني كافة، وتراكمت لديها النقمة والغضب، وكان تأثيرها واضحاً في اتساع، وشمول، وتطور، آلية الانتفاضة الفلسطينية التي تفجّرت في ١٩٨٧/١٢/٩، الأمر الذي عمّق تمسك الجماهير الفلسطينية بهدف الاستقلال السياسي. ومن هنا، فاننا نستطيع القول ان انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة حدث سياسي وليس حدثاً اقتصادياً. الّا ان تشابك الحوادث السياسية بالاقتصادية ترك آثاراً سلبية في مجمل الأوضاع الاقتصادية. وهذه الآثار جاءت نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل المختلفة، اذكر منها:

- الانخفاض الحاد الذي طرأ على سعر صرف الدينار الاردني مقابل الشيكل الاسرائيلي، خاصة وان الدينار وسيلة الادخار الاساسية لدى غالبية المواطنين، في حين ان الشيكل هو وسيلة التعامل اليومية بين المواطنين.
- قلّة مدخولات المواطنين اليومية، والشهرية، نتيجة المشاركة في الاضرابات العامة، وحظر التجوّل، والحصار العسكري، وعدم رفع أجور العاملين والموظفين ليتناسب مع الانخفاض الموازي لسعر صرف الدينار وارتفاع تكاليف المعيشة.
- ارتفاع جنوني في اسعار المواد الأساسية، حيث تجاوزت هذه النسبة ٣٠ بالمئة عمّا كان سائداً قبل الانتفاضة. وهذا الارتفاع قد جاء نتيجة ركود الاقتصاد الاسرائيلي والتقليص في حجم المساعدات الحكومية للسلع الغذائية.
- تزايد نسبة البطالة داخل «الخط الأخضر»، وفي المناطق المحتلة، وتزايد توجّه اصحاب الاعمال الاسرائيليين الى طرد العمّال الفلسطينيين؛ كما ان عدداً من العمّال الفلسطينيين فقدوا اعمالهم لعدم تمكّنهم من العمل في ايام الاضراب.
- الكوارث الطبيعية التي أصابت القطاع الزراعي، واثّرت في انتاجه.
- مشاكل تسويق الانتاج الزراعي والصناعي.
- قيام السلطات الاسرائيلية بتصعيد هجمتها بجمع مختلف الضرائب، من ١٦ بالمئة الضريبة المضافة، الى ضريبة الدخل وضرائب اخرى ابتدعتها.

ولا شك في ان الأزمة في الخليج ضاعفت الضائقة الاقتصادية؛ وهذا ما سنراه لاحقاً.